اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة

أ.م.د. كفاح عباس رمضان الحمداني

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١/٣١ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٦/٢٦

مستخلص البحث

تواجه دول المغرب العربي حاليا مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والإستراتيجية التي تجعل من الاندماج والتكتل ضرورة حتمية، وخصوصا بعد الثورة التي شهدتها كل من ليبيا وتونس فضلاً عن ما تشهده بعض دول المنطقة من إصلاحات سياسية وحراك مجتمعي، فضلاً عن التهديدات والضغوطات والتدخلات السياسية والعسكرية الخارجية التي تتعرض لها دول المغرب العربي، هذا فضلاً عن أن التوجه الدولي الحالي متجه نحو الإقليمية فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطق من العالم، في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على حد سواء. كل هذه التحديات فرضت على دول المغرب العربي العمل الجماعي من أجل تحقيق الاندماج والتكتل وتفعيل دور اتحاد المغرب العربي إقليميا ودوليا.

المقدمة

شهد العالم العربي في أواخر عام ٢٠١٠، حراكاً شعبياً مطالباً بالتغيير الجذري للواقع العربي الحالي ومواكبة التطورات العالمية الحالية. وكانت منطقة المغرب العربي أول من شهد هذا الحراك الشعبي واستطاع أن يسقط النظام في تونس ومن ثم في ليبيا. أما الجزائر والمغرب فشهدتا حركة إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة لتلبي مطالب الشعب وتحقق جزء من طموحاته.

أهمية الدراسة: إن التغييرات الأخيرة التي حصلت في دول المغرب العربي أثرت على اتحاد المغرب العربي، الذي كان ومازال يعاني من تعثر

في مسيرته منذ عام ١٩٩٥، فلم تعقد قمة اتحاد المغرب العربي لحد الآن. ورغم المحاولات المستمرة في عقد لقاء القمة بين قادة دول اتحاد المغرب العربي إلا أنها باءت بالفشل.

لكن بعد عام ٢٠١٠ جرت محاولات جادة من قبل دول اتحاد المغرب العربي في أعادة إحياء اتحاد المغرب العربي، فلقد تم عقد اجتماعات لوزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي وعقد اجتماعات لمجلس الشورى المغاربي وبعض اللجان المغاربية فضلاً عن اللقاءات الثنائية والزيارات المتبادلة بين دول المغرب العربي والتي أكدت على ضرورة توحيد الجهود لإحياء اتحاد المغرب العربي لأنها وجدت فيه ضرورة ملحة الآن لدول المغرب العربي وخاصة وأن هذه الدول الآن تشهد نقلة نوعية في تاريخها المعاصر بعد تغيير الأنظمة الحاكمة في كل من تونس وليبيا، وأن وجود اتحاد فيها في ظل التكتلات الإقليمية والدولية الحالية ضرورة حتمية يجب تحقيقها.

الهدف من الدراسة: جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسيرة اتحاد المغرب العربي وانعكاس المتغيرات العربية الجديدة عليه خصوصا التغيرات التي طرأت على دول المغرب العربي وتأثير ذلك على تفعيل اتحاد المغرب العربي ومساعي دول المغرب العربي في إعادة تفعيل الاتحاد. ما يهمنا من كل الأحداث التي جرت على مستوى الدول العربية بصورة عامة وعلى مستوى دول المغرب العربي بصورة خاصة، هو هل هناك انعكاسات لحركات التغيير العربية على اتحاد المغرب العربي؟ وهل ستستفيد دول المغرب العربي من هذه الأحداث للسعي لتفعيل الاتحاد الذي يحقق التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؟

هيكلية الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. يتناول التمهيد نبذة مختصرة عن نشأة اتحاد المغرب العربي ومؤسساته

وصولا لإعلان تجميد اتحاد المغرب العربي والأسباب التي أدت إلى تعثر مسيرة الاتحاد. ركز المبحث الأول على حركات التغيير العربية وتأثيرها على دول المغرب العربي، أما المبحث الثانى فتناول مستقبل اتحاد المغرب العربى فى ظل المتغيرات العربية الراهنة وخصص المبحث الثالث لمتابعة الاستعدادات لعقد قمة الاتحاد فى تونس وتناول مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة.

التمهيد: نبذة عامة عن اتحاد المغرب العربي منذ (١٩٨٩-٢٠١٠):-

اجتمع قادة دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا) في مدينة مراكش المغربية للمدة ما بين (١٥-١٧ شباط/ فبراير عام ١٩٨٩)، وفي ختام أعمالهم تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي. وجاء في نص معاهدة الاتحاد أنه يهدف إلى: "تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين مجلس والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها"[١]. ويهدف الاتحاد إلى تحقيق الأغراض الآتية:-

١- في الميدان الدولي: "تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار"،

٢- في الميدان الاقتصادي: "تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد"[٢]،

٣- في الميدان الثقافي: "إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه

من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء"[٣].

أولت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي اهتماماً كبيراً للمؤسسات التابعة للاتحاد. فقد حددت هذه المعاهدة عدة مؤسسات وهي: مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء الأولين (مجلس رؤساء الوزارات)، ومجلس وزراء الخارجية[٤]، ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة[٥]، والأمانة العامة، ومجلس الشورى، والهيئة القضائية[٦].

قام الاتحاد بعقد ست دورات لمجلس رئاسة الاتحاد فقط، وكانت على التوالي: عقدت الدورة العادية الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في تونس ما بين (٢١-٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٠)، ثم عقدت الدورة العادية الثانية في الجزائر ما بين (٢١-٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٠)، بعدها عقدت الدورة العادية الثالثة في ليبيا ما بين (١٠-١١ آذار/ مارس عام ١٩٩١)، أما الدورة العادية الرابعة فعقدت في المغرب ما بين (١٥-١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١)، وعقدت الدورة العادية في موريتانيا ما بين (١٠-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٢)، وأخيرا عقدت الدورة العادية السادسة في تونس ما بين (٢-٣ نيسان/ ابريل عام ١٩٩٤)[٧].

مع بداية عام ١٩٩٥ بدأ الجمود يظهر على مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وبدأت العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي تنمو على حساب الاتحاد نفسه. ففي ١٦ شباط/ فبراير عام ١٩٩٥ قررت ليبيا التخلي عن رئاسة الاتحاد لأسباب تتعلق بما أسمته (طبيعة النشاط المغاربي)[٨]. وأفاد تقرير نشرته صحيفة العلم المغربية في ١٧ شباط/ فبراير عام ١٩٩٥ بمناسبة مرور ست سنوات على تأسيس الاتحاد ما يأتي: "إن مؤسسات الاتحاد باستثناء أمانته العامة ماتزال تعاني الجمود وإن الاتفاقيات الأساسية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مثل المعاهدة الكمركية الموحدة، ومشروع

منطقة التبادل الحر ماتزال في طور الأماني. وإن شعار (مغرب عربي بلا حدود) يواجه مشكلات عدة على أرض الواقع"، وقد تجلى ذلك عام ١٩٩٤: "عندما تبادل البلدان الجزائر والمغرب فرض تأشيرة الدخول على مواطني البلدين وأغلقت الحدود البرية لأسباب أمنية تتعلق بأنشطة الجماعات الإسلامية المسلحة والوضع الداخلي في الجزائر. كما أن مسألة الصحراء مازالت تشكل مادة الخلافات الجزائرية- المغربية"، وأضاف التقرير: "أنه لابد من إيجاد تسوية لأزمة لوكربي والعمل على رفع الحصار الذي تتعرض له ليبيا لتسير قدماً في مسيرة الاتحاد وخاصة إن ليبيا تشعر بمحدودية وقلة تضامن بلدان الاتحاد معها لحل الأزمة مع الدول الغربية. وقد رفضت ليبيا مؤخراً تسلم رئاسة الاتحاد من الجزائر، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إعادة تقويم أوضاع الاتحاد وإعادة توجيه أنشطته"[٩].

وحول مسيرة الاتحاد والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهه صرح محمد عمامو الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في ٢٢ أيار/ مايو عام ١٩٩٥، قائلاً: "إن ليبيا لا ترغب في الانسحاب من عضوية الاتحاد، إلا أن الآثار السلبية لأزمة لوكربي أدت إلى صعوبة تَنَقُّل الوفود الليبية والوصول إلى أماكن اجتماعات الاتحاد ومع ذلك تجشم الإخوة الليبيون العناء وعملوا على حضور هذه الاجتماعات طوال الوقت الماضي، لكن رئاسة ليبيا للدورة السابعة للاتحاد مع ما هو مفروض عليها من حظر جوي ستزيد صعوبة عقد الاجتماعات في ليبيا إذ سيكون صعباً على الوفود المغاربية الأربعة السفر إلى ليبيا لذلك ارتأت ليبيا التنازل عن دورها في رئاسة الاتحاد، وتم تجديد فترة رئاسة الجزائر مرة أخرى"[١٠].

وسرعان ما تدهورت العلاقات بين دول المغرب العربي. فقد أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥: "إن ليبيا قررت سحب اعترافها بموريتانيا كدولة عربية بسبب اتفاقها مع إسرائيل على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما"[١١]. ثم اتخذت ليبيا مزيداً من

الإجراءات ضد موريتانيا ففي الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥ أعلنت أنها قررت قطع مساعداتها الاقتصادية لموريتانيا، والاستغناء عن العمال الموريتانيين في ليبيا بسبب الاتفاق الموريتاني- الإسرائيلي على فتح مكتب لرعاية مصالحها في نواكشوط وتل أبيب[١٢].

من جانب آخر طالبت المغرب الجزائر رسمياً في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥، بتجميد نشاط مؤسسات اتحاد المغرب العربي بصفتها رئيساً لدورة عام ١٩٩٥، وذلك بعدما اتهمت الجزائر بتجاوز وضعها من مراقب محايد إلى طرف معني مباشر في قضية (الصحراء) من خلال انحيازها إلى جبهة البوليساريو[١٣]. وردت الجزائر على لسان وزير خارجيتها محمد صالح دمبري في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥: "إن بلاده ترفض طلب المغرب تجميد أنشطة اتحاد المغرب العربي باعتبار إن موضوع الصحراء الغربية لا يرتبط بالاتحاد المغاربي"[١٤]. في حين أكدت تونس في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥، معارضتها طلب المغرب بتجميد اتحاد المغرب العربي بسبب (انحياز) الجزائر إلى جبهة البوليساريو، وقضية الصحراء الغربية[١٥].

وهكذا جمدت أنشطة اتحاد المغرب العربي لتظهر على الساحة السياسية في المغرب العربي العلاقات الثنائية فيما بينها، مع ملاحظة استمرار بعض المؤسسات الاتحادية بالعمل لحد الآن على أمل تفعيل اتحاد المغرب العربي من جديد. ونذكر على سبيل المثال الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومجلس وزراء الخارجية[١٦].

عجز قادة اتحاد المغرب العربي مرة أخرى عن عقد قمتهم في طرابلس عام ٢٠٠٧. وفيما كان القادة المغاربيون يستعدون جميعا للذهاب إلى العاصمة الليبية بعد ١٢ عاما دون قمة تجمع قادة دول الاتحاد، وبعد أن أخفقوا في الالتقاء في الجزائر عام ٢٠٠٣ لأول مرة بعد آخر قمة جمعتهم في تونس عام ١٩٩٤، جاءت رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الجزائري

عبدالعزيز بوتفليقة إلى زعيم جبهة البوليساريو محمد عبدالعزيز بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس جبهة البوليساريو، لتصب الزيت على النار، عندما جدد موقفه التقليدي بدعم حركة البوليساريو، الأمر الذي واجه رد فعل طبيعي من المغرب، لجهة اعتذار الملك محمد السادس عن المشاركة في قمة طرابلس(١٧).

المبحث الأول: حركات التغيير العربية وتأثيرها على منطقة المغرب العربي:

بسبب الأوضاع التي عانى منها أبناء دول المغرب العربي تفجرت الثورة في تونس في ١٤ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ مؤذنة باشتعال الثورات الكاسحة التي طالت أغلبية الدول العربية، ومنها ليبيا في ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١، علما أنها كانت قد مست كلا من موريتانيا في ١٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ والمغرب في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ والجزائر في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠.

تفاوت تأثير هذه الثورات من بلد مغاربي إلى آخر تبعا للظروف الخاصة لكل بلد وللأشكال التي اكتسبتها الثورة فيه. فكانت الثورتان التونسية والليبية عنيفتين ودمويتين بينما أفضى الحراك الثوري في المغرب إلى قيام ملكية دستورية ونظام برلماني تعددي، وذلك على أنقاض النظام الفردي الذي كان قائما من قبل. وفي حين أدت رياح التغيير إلى تعميق وتوسيع الحريات السياسية وبدء نوع من الحوار والتشاور بين السياسيين بموريتانيا، لم تكلل جهود القوى الحية الساعية إلى إحداث التغيير في الجزائر بالنجاح المطلوب حيث استعصى عليها تحقيق تغيير ملموس في المشهد السياسي، إذا ما استثنينا بعض الإصلاحات(١٨).

أولا: حركات التغيير العربية تونس وليبيا أنموذجان:

1- حركة التغيير في تونس: اندلعت المظاهرات في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر تعبيرا عن غضبه بسبب بطالته، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لأوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم في تونس. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدناً عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين نتيجة مواجهاتهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشيح لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٤[١٩]. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى أجبرت الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية وذلك في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١. فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل (٥٦) من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء إلى الفصل (٥٧) من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال المدة من ٤٥ إلى ٦٠ يوما حسب ما نص عليه الدستور[٢٠].

بعد ذلك أعلن الغنوشي في ١٧ كانون الثاني/ يناير عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عددا من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن

الأحزاب وفي ٢٧ شباط/ فبراير أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة وذلك لفشله في كسب ثقة الشعب[٢١].

٢- **حركة التغيير في ليبيا:** اندلعت الثورة الليبية في ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية. وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي بن علي والرئيس المصري مبارك[٢٢].

انطلقت مظاهرات في ١٥ شباط/ فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصروهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم ١٦ شباط/ فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان وازدادت الاحتجاجات في ١٧ شباط/ فبراير على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية[٢٣].

ازدادت الاحتجاجات وطالب المحتجون الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة وتحت غطاء دولي أطاحت بالرئيس العقيد القذافي وانتهت الثورة بمقتله في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر على يد الثوار[٢٤].

ثانيا: تأثير حركات التغيير العربية على منطقة المغرب العربي:

لم يكن الكثير من المحللين السياسيين والمتابعين للشأن التونسي يتوقعون تسارع الأحداث منذ اندلاعها في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠، وحتى إطاحة الثورة بالرئيس بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، فحكم تونس لمدة فاقت العقدين بقدر فائق من القوة وشخصنه السلطة، والهيمنة على كل مفاصل المجتمع وتعبيراته، كونت اعتقادا لدى شرائح مهمة من الرأي العام مفاده أن حظوظ التغيير ضعيفة، إن لم نقل منعدمة، في ظل نظام يسيطر دستوريا وقانونيا على كل مكونات المجتمع، ويسخر طاقات الدولة وإمكانياتها لدعم استمراره وديمومته، ولكون تونس هي الحلقة الأولى في حركة التغيير في المنطقة العربية، فقد فتحت نقاشا بين النخب العربية السياسية والثقافية، وحتى الاجتماعية، ولربما الاقتصادية أيضا وحفزت على طرح العديد من الأسئلة بشأن الآفاق التي من المحتمل أن تفتحها بالنسبة للبلاد العربية عموما، والدول المغربية على وجه الخصوص. **إن أهم التأثيرات التي حدثت في المنطقة هي كما يأتي:-**

١- **قابلية تصدير الثورة إلى باقي دول المغرب العربي:** ليست الثورة سلعة قابلة للتصدير، أنها صيرورة من التراكمات يساهم الناس من مختلف مواقعهم في أعدادها، لذلك فكل ثورة تحمل في طياتها محدداتها الخاصة، غير قابلة للاستنساخ أو التقليد، غير أن للثورة صدى وتأثيرات ممكنة ومحتملة تلعب فيها متغيرات الجوار الجغرافي. لذلك تفاعل الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، مع أحداث تونس ونجاح ثورتها في إسقاط النظام، والسعي إلى تغيير منظومة حكم بأكملها، فتونس هزت وعي المجتمعات العربية، وأيقظت في شرائحها ونخبها جذوة الاقتناع بأن التغيير ممكن وأن أهم تأثير إيجابي للثورة التونسية، هو كسرها لهاجس الخوف الذي سيطر على المواطنين لأكثر من عشرين عاما، وهو ما حصل في مصر، وحصل في ليبيا[٢٥].

٢- **الوضع في دول المغرب العربي مشجع على التغيير:** تشترك دول المغرب العربي في الكثير من المعطيات المشجعة على توسع دائرة المطالبة بالتغيير، ولئن اختلفت دول المغرب العربي من حيث معدلات النمو، أو نوعية الإصلاحات أو طبيعة الاختلالات الاجتماعية والثقافية، فهي تشترك جميعها في عناصر أساسية، أبرزها ضعف الناتج الداخلي الإجمالي، فضلاً عن استمرار نزعة التجزئة فيها، وعدم التكامل في منطقة المغرب العربي، كما هو حاصل منذ توقف المؤسسات المقررة في اتحاد المغرب العربي. فاستنادا إلى مجموعة من المعطيات الإحصائية الواردة في تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٠، لم يتجاوز متوسط معدل النمو (٥ %) للدول الخمس في عام ٢٠١٠، وهو يعكس حجم الناتج الخام الداخلي، الذي ظل ضعيفا مقارنة مع غيره في مناطق كثيرة من العالم، فإجمالي متوسط الناتج الخام الداخلي للمغرب العربي بين عامي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، لم يتجاوز حسب التقرير نفسه، ما يعادل (٣٨٠ مليار دولار)، وهو رقم بسيط قياسا مع دولة صغيرة الحجم الجغرافي والسكاني مثل كوريا الجنوبية التي تعدى ناتجها الخام الداخلي خلال الفترة نفسها (١١٠٠ مليار دولار)[٢٦].

٣- **تحفيز دول المغرب العربي على القيام بإصلاحات جذرية وحقيقية:**

من جهة أخرى جدد المغرب وتونس في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ عزمهما على تذليل المصاعب التي يواجهها اتحاد المغرب العربي وأشار البلاغ من جهة أخرى إلى أن رئيس الحكومة التونسية نوه بالإصلاحات العميقة التي أقدم عليها المغرب، نحو تعزيز المسار الديمقراطي وتكريس مبادئ وقيم حقوق الإنسان والحريات، وفتح ورش اقتصادية كبرى، من شأنها أن تحقق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للشعب المغربي. ومن جهته أكد السيد عبدالإله بنكيران، إشادته بالمسار الجديد التي انتهجته تونس

بعد ثورتها المباركة والنجاحات التي حققتها، استجابة لتطلعات الشعب التونسي في الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية[٢٧].

٤- **السعي لتحقيق اندماج اقتصادي بين دول المغرب العربي:** إن ضعف اقتصاديات دول المغرب العربي تؤكد على ضرورة تكاتف هذه الدول من أجل رفع قدراتها الجماعية لخلق شروط الرفاه لمجتمعاتها. فضلاً عن محدودية الناتج الخام الداخلي فهي قضية أخرى لا تقل أهمية وخطورة في الآن معا، لذا ندرك مدى الحاجة الماسة إلى التغيير في دول المغرب العربي، وفيما يتعلق الأمر بتوقف المشروع الاندماجي المغاربي، أو ما يسمى بـ (تكلفة اللامغرب) فإن الثمن التي تؤديه المنطقة جراء عدم تكاملها كبير. فلم تتجاوز المبادلات المغاربية البينية (٣ %) ما بين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أي أقل مما هو حاصل على الصعيد العربي (٦ %)، وأكثر بقليل مما كان حاصلا خلال المرحلة الاستعمارية (١،٥-٢ %)، وفي كل الحالات تبقى هذه المنطقة اضعف المناطق في خارطة المبدلات البينية الإقليمية في العالم. فهي مرتبة أقل حتى من حال التجمعات الإقليمية في إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى تنشيط الاندماج المغاربي، وفتح دينامية جديدة لمؤسساته، والحقيقة أن البناء المغاربي المشترك سيظل عصيا طالما لم تستطع نخبه السياسية القائدة التوافق حول رؤية مشتركة لتأسيس المشروع ووضع إستراتيجية واضحة من حيث الفلسفة وآليات التنفيذ[٢٨].

٥- **ظهور تحديات أمنية خطيرة في منطقة المغرب العربي:** ظهرت في دول المغرب العربي موجة من الأعمال الخطيرة التي هددت امن المنطقة كلها والمتمثلة بالأعمال الخطيرة للجماعات المسلحة منها أعمال (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) وأعمال اختطاف الرهائن وإعدامهم، والقيام بهجمات مميتة ضد أهداف عسكرية ومدنية، وصعوبة

قطع الطريق على تجارة الكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية، التي غالبا ما تنتهي على شواطئ أوربا، فتساهم في الاستهلاك المحلي وتمويل جماعات مثل القاعدة في المغرب الإسلامي. لذا نجد ان دول المغرب العربي تخصص دائما ميرانية مرتفعة لوزارة الدفاع ويصفها العديد من الخبراء بسباق التسلح بين الجزائر والمغرب، دون وجود أي تهديد عسكري حقيقي من خارج المنطقة(٢٩).

لقد أصبح اختراق ما يعرف بالقاعدة في المغرب الإسلامي لمنطقة المغرب العربي وما بعدها، خاصة (مالي) أصبح مصدر قلق أمني كبير. وأن ثمن عدم تحقيق الاتحاد يتجلى في نقصان فعالية مفترضة قادرة على شل عمل القاعدة في المغرب الإسلامي في المنطقة. وأن ما يثير الدهشة هو عدم وجود تعاون وثيق بين دول المغرب العربي فيما يخص هذه المسألة، في حين أن كلاً منها هو هدف حقيقي أو محتمل لهذا التنظيم المشكل من أجزاء ما تبقى من الجماعة الإسلامية المسلحة.

لا ترتبط جماعات القاعدة في المغرب الإسلامي التي تنشط في منطقة الصحراء الكبرى والساحل فقط بالإعمال الإرهابية، إنما تشارك في كل أشكال الاتجار غير المشروع واللصوصية والجريمة المنظمة، التي تتجلى في الهجمات ضد أهداف عسكرية ومدنية وخطف الرهائن. ولاشك أن جماعات من هذا النوع تشكل خطرا دائما، لذلك نجد أن حكومات الدول الأوربية تحث رعاياها دائما على تجنب منطقة الصحراء والساحل(٣٠).

المبحث الثاني: مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة:

أعادت الاحتجاجات والثورات الشعبية العارمة التي شهدتها مختلف الدول العربية الاعتبار والأمل للشعوب نحو غد أفضل. وإذا كانت هذه التحولات تتجه نحو اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخليا؛ فإنها تحيل أيضا إلى أن واقعا إقليميا جديدا يمكن أن يتشكل إذا ما تم

استثمار هذه التحولات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الدول في عالم متغير؛ خاصة على مستوى مواجهة تحديات العولمة؛ واستثمار الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية للدول العربية في بناء نظام إقليمي متطور متوازن وإيجاد موقع ضمن القوى الدولية الفاعلة[٣١].

أولا: الاستعدادات لعقد قمة لاتحاد المغرب العربي في تونس:

فى بداية عام ٢٠١٢ قامت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربى ومقرها الرباط بمراسلة جميع هياكل التكتل المغاربى لتحضير مقترحات ترفع لاحقا لاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد. وقد حددت الأمانة العامة أجندة لقاء وزراء الخارجية الذي يبدأ باجتماع الخبراء، ثم كتاب الدولة، وصولا لوزراء الخارجية الذين يدرسون بدورهم إمكانية عقد قمة لقادة دول الاتحاد المغاربى[٣٢].

وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية السيد مراد مدلسى للإذاعة الجزائرية في ٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢: "اتحاد المغرب العربى يعد صرحا يستدعى تنظيما جديدا لعلاقاتنا وتعديلا للبعض من مؤسساتنا فضلا عن استحداث آليات جديدة". وأشار وزير الخارجية الجزائري إلى أن إعادة بعث اتحاد دول المغرب العربى أمر ضروري ويعد من القضايا الجوهرية للجزائر، وقال: "إنه أمر جلى أن تساهم التحولات الجارية بدول المنطقة في تشجيعنا على بناء مغرب عربي"[٣٣].

ومكنت زيارة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي سعد الدين العثماني (٢٣- ٢٤ كانون الثاني/ يناير) إلى العاصمة الجزائرية من تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر في ما يخص إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي. وانطلاقا من ذلك احتلت القضية مركزا محوريا في مباحثات العثماني مع المسؤولين الجزائريين، حيث أكد لهم استعداد المغرب ببدء

مرحلة جديدة في العمل المغاربي ومواصلة التعاون والتشاور لتجاوز الجمود الذي شهده الاتحاد وإعادة تفعيل مؤسساتها(٣٤).

ثم قام الرئيس منصف المرزوقي بأول زيارة رسمية له إلى المغرب كرئيس لتونس مابين (٨ -١٠ شباط/ فبراير)، وأعرب عن أمله في تفعيل اتحاد المغرب العربي، ودعا في هذا الإطار إلى تنظيم قمة مغاربية في أقرب الآجال بهدف: "إعادة وضع اتحاد المغرب العربي على مساره الصحيح". ودعا الرئيس التونسي الذي قام بجولة في المنطقة بهذا الخصوص إلى تبني سياسة أمنية، وخارجية، وللدفاع المشترك بين بلدان الاتحاد، وكذلك إنشاء برلمان مغاربي حيث ينتخب كل المواطنين المغاربيين في نفس اليوم برلمانا يمارس اختصاصات مغاربية وذلك في إطار اتحاد يحتفظ فيه كل بلد باستقلاليته وسيادته على غرار الاتحاد الأوروبي(٣٥).

فيما أعلن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، في رسالة إلى قادة دول المغرب العربي وبمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس اتحاد المغرب العربي إن: "تحقيق وحدة المغرب العربي في عصر التكتلات الجهوية والدولية ضرورة حيوية ملحة لتمكين شعوبنا الشقيقة من مواجهة التحديات، ضمن تجمع مرصوص البناء وموحد الكلمة". وأضاف: "في هذا المسعى يتعين علينا جميعا العمل وفق مقاربة واقعية وتدريجية تأخذ في الحسبان مصالح بلداننا وطموحات شعوبها"(٣٦).

وعلى هذا الأساس جرى عقد الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالرباط في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، وأكد وزير الشؤون الخارجية التونسي رفيق عبدالسلام على الأهمية التي تكتسبها هذه الدورة التي تتزامن مع ذكرى إنشاء الاتحاد في تفعيل منظومة العمل المغاربي المشترك، معربا عن أمله في أن تشكل منعرجا حاسما في مسار التكامل والتضامن والاندماج بين دول الاتحاد(٣٧).

من جهة أخرى أعلن وزير الخارجية والتعاون الليبي عاشور بن خيال رئيس الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول الاتحاد. أن مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي سينعقد قبل نهاية عام ٢٠١٢ في تونس. والاستفادة من المناخ السياسي الايجابي الجديد واعتماد مقاربات ملائمة ومقترنة بإصلاح جذري للمنظومة المغاربية[٣٨].

لقد بدأت أجواء جديدة من الحماس تلوح في الأفق لتنشيط الاتحاد من جديد ترجمتها الاجتماعات المتواصلة بين المسؤولين والدبلوماسيين المغاربة. ولعل أبرزها مساعي الرئيس التونسي المرزوقي في تحريك الاتحاد المغاربي في إطار جديد طموح يعطي (الحريات الخمس) وهي (حرية التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والمشاركة في الانتخابات البلدية)[٣٩].

وحصل الرئيس المرزوقي على تأكيد من حكام دول المغرب العربي وموافقة منهم على حضور قمة دول اتحاد المغرب العربي الذي كان من المقرر عقدها في تونس العاصمة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٢، بما في ذلك موافقة الرئيس بوتفليقة. وبخصوص جدول أعمال قمة تونس الذي كان سيناقشه زعماء دول المغرب العربي، قال المرزوقي إن: "هدفنا واضح جدا وهو إعادة الروح للاتحاد المغاربي الذي ظل مجمدا لسنوات طويلة، والجميع يعرف أن هذا في مصلحة كل شعوب دول المنطقة المغاربية، وعلينا أن نستلهم النموذج من الاتحاد الأوروبي الذي أعطى الدليل القاطع بأن الشعوب تتقدم من خلال الوحدة وليس الفرقة والانقسام". وأضاف: "ما علينا فعله اليوم هو وضع اللبنات والأسس الضرورية لإحياء الاتحاد مع مراعاة سرعة هؤلاء وأولئك، من أجل تحقيق الغاية التي نصبو إليها، وهي أن تصبح دول المغرب العربي موحدة في كل شيء بعد خمس سنوات من الآن وأن لا نظل ندور في حلقة وعود فارغة دون تحقيق تقدم"[٤٠].

أما موقف المغرب فلقد أعلن رئيس الوزراء المغربي عبدالإله بنكيران خلال مباحثات مع الرئيس المرزوقي، أنه: "آن الأوان من أجل إعطاء

معنى حقيقي على أرض الواقع لإرادة الشعوب المغاربية، ورغبتها في التواصل فيما بينها بلا حدود مادية أو معنوية أو قانونية، حتى يساهم كل شعب من هذه الشعوب بأفضل ما يملك في بناء الصرح المغاربي". وأضاف: "أن المغرب يشاطر الرئيس التونسي المنصف المرزوقي التصور الذي يطرحه بشأن تمتع مواطني البلدان المغاربية بمجموعة من الحقوق كحق التنقل والعمل والإقامة والاستثمار والتملك أينما وجدوا في الأقطار المغاربية"(٤١).

بعدها عقد مجلس الشورى المغاربي في ٩ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٠ دورته السابعة في الجزائر وشدد المشاركون على أولوية تحقيق الاندماج الاقتصادي، وأكد هذا الاجتماع على أهمية المضي في تعزيز هذا الاتحاد خاصة في الوقت الحالي الذي يشهد تكتلات إقليمية تم إنشاؤها لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، وفي الشق الاقتصادي اعتبر التطور المشجع للتعاون في العديد من القطاعات مثل الطاقة والمياه والمالية والاستثمار والتأمينات مؤشرا يبرز وجود حركية اقتصادية حقيقية. وذكر بأن الاندماج الاقتصادي بين دول المنطقة كفيلة بمنحها قوة تفاوضية مع جميع التكتلات الأخرى سواء كانت إقليمية أم دولية(٤٢).

دعا مجلس الشورى في ختام أعمال دورته السابعة العادية إلى استكمال بناء مؤسسات الاتحاد قبل الدعوة إلى تفعيلها لتضطلع بالدور المنوط بها في التكامل والاندماج وفي تعزيز مكانتها مما يجعل منها مجموعة اقتصادية متكاملة وفاعلة وتكتلا سياسيا منسجما وقوة إقليمية مؤثرة. وأكد المشاركون على ضرورة المزيد من العمل الوحدوي بما يحقق الأهداف السامية لقيام الاتحاد المغاربي وتنشيط وتفعيل هياكله وأجهزته لتواكب التحديات المتزايدة التي أفرزتها الساحة الإقليمية والدولية(٤٣).

ومن أجل تذليل الصعوبات التي تواجه الاتحاد وجدد المغرب وتونس في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ عزمهما على تذليل المصاعب التي يواجهها اتحاد

المغرب العربي، معتبرين إياه مكسبا حضاريا وتجمعا اندماجيا لا بديل عنه وذكر بلاغ صدر عن رئاسة الحكومة عقب اختتام إشغال الدورة السابعة عشر للجنة الكبرى المشتركة المغربية التونسية، أن رئيس الحكومة المغربي عبدالإله بنكيران ونظيره التونسي حمادي الجبالي،: "جددا عزم حكومتي البلدين الوطيد على تذليل المصاعب التي يواجهها اتحاد المغرب العربي"، وأكدا أن: "هذا الصرح الذي يعتبر مكسبا حضاريا وتجمعا اندماجيا لا بديل عنه من أجل تحقيق التنمية المشتركة وترسيخ الأمن والاستقرار الإقليميين، والتعاون المثمر في محيطه العربي والإفريقي والأورومتوسطي"(٤٤).

جرى في الجزائر اختتام أعمال مجلس وزراء خارجية لدول الاتحاد في ٩ تموز/ يوليو عام ٢٠١٢ لمعالجة إشكالية الأمن في المنطقة. وأوضح المجلس بأن الإرهاب والجريمة المنظمة تمثل أخطارا تهدد الأمن المغاربي وجواره الإفريقي والمتوسطي مؤكدين على ضرورة العمل من أجل مكافحة كل هذه المخاطر والتصدي لها وتكثيف الجهود على المستويات الثنائية والمغاربية والإقليمية والدولية. وشدد المجلس على دعم وتعزيز الهياكل والآليات القائمة بين دول الاتحاد والمختصة بالتعاون الأمني والاعتماد عليها في بلورة إستراتيجيات التعاون المستقبلي. وحث المجلس على إقامة شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل الصحراوي، مؤكدين ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة القائمة في مالي بما يضمن وحدتها الترابية ويجنبها التدخل العسكري الخارجي(٤٥).

واتفق وزراء خارجية دول المغرب العربي، على عقد اجتماع وزراء الداخلية بالرباط ووزراء الشؤون القانونية والقضائية بليبيا والشباب والرياضة بتونس والشؤون الدينية بموريتانيا، وهي القطاعات التي تعنى مباشرة بالملفات المطروحة والتي تشكل تهديدا لأمن واستقرار دول المنطقة، مجتمعة ومنفردة، والمطلوب من الوزراء المكلفين بها، إعداد مشاريعهم لعرضها على المجلس السياسي للاتحاد لإقرارها ورفعها للقمة. وجاء في

بيان أن: "المجلس تناول بالبحث والنقاش، التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، وتم الاتفاق على أن الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية وتمويل الإرهاب بكل أشكاله، وما بينها من علاقات وثيقة متلازمة، فضلا عن ظاهرة غسيل الأموال، تشكل جميعها أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي"(٤٦).

ويبدو أن التطورات الأمنية في منطقة المغرب العربي وفي منطقة الساحل- ولا سيما بمالي حيث سيطرت على شمالها جماعات مسلحة من الطوارق وحركة أنصار الدين- أسهمت في إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي، حيث تم برمجة عدة اجتماعات وزارية خلال العام الجاري، إذ في المرتقب أن يجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد في المغرب ووزراء العدل في ليبيا وهناك اجتماع ثالث في تونس لوزراء الشباب والرياضة ورابع في موريتانيا يخص وزراء الشؤون الإسلامية(٤٧).

وبعد عقد اجتماع وزراء الخارجية قال وزير الخارجية الجزائري مدلسي: "سنعمل على تشخيص المخاطر التي تهدد الأمن بمنطقة المغرب العربي والخروج بمفهوم موحد للتهديدات التي تشكل مصدر الخطر والعمل على بلورة رؤية متكاملة ومتجانسة لتعاون مغاربي يقوم على أسس جدية وفعالة". وأضاف أن: "النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي يمثل تهديدا كبيرا على الأمن والاستقرار الإقليميين"(٤٨). وأشار إلى أن بلاده لن تستعجل فتح الحدود، بالنظر إلى الأضرار التي قد تنجم عن ذلك. وقال إن: "قضية إعادة فتح الحدود البرية هي قضية مهمة للغاية دون شك، لكنها غير حاضرة الآن، وهي مرتبطة بتطور العلاقات، التي قد تنتهي يوما بالتفاهم بشأن فتح الحدود البرية". يضاف إلى ذلك الحساسيات التي ظهرت في العلاقات الجزائرية- الليبية والعلاقات الجزائرية- التونسية، فإن العائق

الأساسي، أولا بوجه علاقات تعاون جزائري–مغربي متطور، وثانيا أمام قيام مغرب عربي موحد وقوي، يتمثل في الضعف الذي يطبع التعاون الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتقوى إلا بفتح الحدود وتسهيل الحركة أمام السلع واليد العاملة وتنمية المناطق الحدودية بين مختلف بلدان المنطقة بمشاريع تنموية مشتركة(٤٩).

بعدها جرت أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة الوزارية لدول الاتحاد المكلفة بالبنية الأساسية في العاصمة الموريتانية نواكشوط في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، حيث أكد وزير التجهيز والنقل الموريتاني يحي ولد حدمين حرص بلاده على الدفع بمؤسسات وأجهزة الاتحاد بما يحقق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها، وقال إن قطاع البنية الأساسية يمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية فضلاً عن كونه عاملاً حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي، في حين أكد وزير التخطيط الليبي عيسى علي التويجري أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم تحتم على دول الاتحاد التوحد والتكامل من أجل تجاوز العقبات التي قد تعترضها، في حين أكد وزير التجهيز التونسي محمد سلمان أن الدورة الجديدة تعد مناسبة لتقييم النتائج وأخذ القرارات المناسبة، والوقوف على ما تم إنجازه على أرض الواقع، وأكد وزير التجهيز والنقل المغربي عزيز رباح على إمكانية أن تكون دول الاتحاد بموقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية لاعبا أساسيا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، في حين اعتبر الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال والإعلام الجزائري محمد بغيط أن دول الاتحاد شهدت تقدما ملحوظا في مجال البنية التحية إلا أنها حصيلة مازالت دون تطلعات الشعوب التي تسعى إلى المزيد من التكامل والاندماج في مختلف المجالات(٥٠).

بعد ذلك أعلن عدنان منصر، الناطق الرسمي للحكومة التونسية، أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر قمة اتحاد المغرب العربي، شرعت في التحضير

لعقد القمة التي كان من المتوقع عقدها في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر بتونس، وفق برنامج عمل يشمل أطياف واسعة من منظمات المجتمع المدني المغاربي من أجل بيان أهمية تبني مشروع الاندماج المغاربي. لكن حدثت أزمة بين الجزائر والمغرب حول أعادة فتح الحدود بين البلدين، لقد أكدت الجزائر أن إعادة فتح الحدود مع المغرب مسألة ثنائية محضة لا علاقة لها بالقمة، وذلك في رد على تصريحات لرئيس الحكومة المغربي بنكيران، قال فيها إن عقد القمة بحدود مغلقة يجعلها شكلية وأعلن حينها، أن ظروف القمة المغاربية لم تنضج بعد وما دامت الحدود لم تفتح مجددا فإن القمة ستكون محض شكلية[٥١].

مما حدا في نهاية المطاف إلى تأجيل عقد القمة في تشرين الأول/ أكتوبر إلى إشعار أخر، وكانت هناك تساؤلات حول سبب تأجيل القمة المغاربية في آخر لحظة، وجاء تصريح بنكيران ليؤكد أن هناك خلافات غير معلنة حول جدول أعمالها حيث يشترط المغرب فتح الحدود لإنجاح الاجتماع. وكانت وزارة الخارجية قد أكدت أن تاريخ انعقاد قمة اتحاد المغرب العربي مايزال محل مشاورات وسيتم تحديده عند استكمال مسار التحضير[٥٢].

ثالثا: مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية:

ولقد واكب العالم العربي في الآونة الأخيرة ما شهدته كل من تونس وليبيا من انحرافات وانفلات أمني وصدامات فئوية وقبلية، ألقت بظلالها على أهداف الثورتين. بل عرقلت مسيرتهما وانحرفت بهما عن مسارهما، لذا وجب على دول المغرب العربي أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي ذلك والعمل على توخي الحذر للحيلولة دون استمرار هذا الانحراف واستفحاله[٥٣].

وفي ظل هذه الأوضاع المأزومة أعادت الاحتجاجات والثورات الشعبية العارمة التي شهدتها مختلف دول المنطقة الاعتبار والأمل للشعوب نحو غد أفضل. وإذا كانت هذه التحولات تتجه نحو اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخليا؛ فإنها تحيل أيضا إلى أن واقعا إقليميا جديدا يمكن أن يتشكل إذا ما تم استثمار هذه التحولات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الدول في عالم متغير؛ خاصة على مستوى مواجهة التحديات العالمية؛ واستثمار الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية للدول العربية في بناء نظام إقليمي متطور ومتوازن وإيجاد موقع ضمن القوى الدولية الفاعلة(٥٤).

إن اتحاد المغرب العربي يمر اليوم بفترة عصيبة ودقيقة؛ تبعث على الحيرة والقلق في فهم طموح دوله حكومات وشعوب وقواها الحية ذات التأثير الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية إلى نوع من الوحدة. إن طبيعة ونوعية هذا التوجه لإرساء هذه العلاقة أو بداية العلاقات البينية للمجموعة المغاربية تقتضيها وتستلزمها حتمية التطور على الساحة الدولية التي تفرز التكتلات الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية والسياسية كالاتحاد الأوربي(٥٥).

لقد نظمت مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٢ في الجزائر بمناسبة الذكرى الـ (٢٢ لإنشاء اتحاد المغرب العربي)، ندوة حول موضوع "أي مستقبل للاندماج المغاربي"، وأبرزت خلال هذا اللقاء أهم المعوقات التي حالت دون تفعيل الاتحاد المغاربي، ومنها على الخصوص، النزاع حول الصحراء المغربية، والذي توظفه الجزائر لوضع العراقيل في وجه النمو الاقتصادي للمغرب واندماجه السياسي. وأشار الباحثون إلى أن غياب منطقة للتبادل الحر وسوق مشتركة يساهم في ضعف التبادل التجاري بين بلدان المنطقة والذي لا يتجاوز (٣ %)، في حين يصل هذا التبادل مع الاتحاد الأوروبي إلى (٧٠ %)(٥٦).

وأكد المشاركون لتجاوز هذه المعوقات ضرورة وضع إستراتيجية متناسقة، اجتماعية وسياسية واقتصادية من أجل بناء وحدة المغرب العربي، عبر ترسيخ السلوك الديمقراطي وتوحيد الأسواق المغاربية قصد مواجهة التكتلات الدولية، والعمل على فتح الحدود بين المغرب والجزائر. كما شددوا على دعم الهوية المغاربية وترسيخ مكتسباتها، داعين إلى إنشاء شبكة مغاربية مهتمة بالاندماج المغاربي، تجعل من بين أهدافها الدفع في اتجاه توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإحداث البرامج والمخططات، والإسهام في البناء والتكتل والتعاون المغاربي(٥٧).

شارك الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون يوسف العمراني في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٢، في ندوة حول المغرب العربي تحت شعار "الاقتصاد المغاربي: محرك للازدهار والاندماج الإقليمي". والذي عقد في لندن وشارك فيها العديد من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والمستثمرين والباحثين الأكاديميين، أذ أبرز العمراني أن اتحاد المغرب العربي يشكل اليوم ضرورة إستراتيجية وطموحا سياسيا بالنسبة لدول الاتحاد، فضلاً عن كونه ضرورة اقتصادية من شأنها أن تشجع خلال السنوات القليلة المقبلة، على إنشاء سوق مشتركة وقطب تنافسي قوي يشمل أكثر من (١٠٠ مليون شخص). وأكد على أن الأمن والاستقرار قضيتان أساسيتان بالنسبة لدول الاتحاد، كما أكد على أن تحقيق الاستقرار على المدى البعيد يمر عبر تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكفيلة بالقضاء على مصادر عدم الاستقرار بشكل دائم(٥٨).

وأشار العمراني في حديثه عن الرهانات الاقتصادية التي تواجه دول الاتحاد، بالقول: " أن هذه المنطقة ستكون في عام ٢٠٢٠ سوقا تضم (١٠٣ ملايين مستهلك)، وهو الرقم الذي سيتجاوز (١١٢ مليونا) عام ٢٠٣٠". وأضاف: "إن من شأن اتحاد المغرب العربي أن يمكن بلداننا من تحقيق قيمة مضافة تقارب (١٠ ملايين دولار) في العام، أي (٥%) من ناتجها

الداخلي الخام"، مشيرا إلى أن: "كلفة اللامغرب عربي لم تعد مقبولة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"(٥٩).

إن عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي على المدى القصير وليس على المدى البعيد له تأثيرات خطيرة على منطقة المغرب العربي والتي ستهدد أمن هذه المنطقة بشكل خاص ومن ثم ستنعكس تأثيراتها على المنطقة العربية فيما بعد، من أهم هذه القضايا ما يأتي:-

١- **قضية الصحراء الغربية:** تعد قضية الصحراء الغربية عقبة في طريق اتحاد المغرب العربي التي لا يمكن القفز عليها لوضع أية ترتيبات تهدف إلى إقامة البناء المغاربي. لكن الأمانة العامة للاتحاد ترفض اعتبار قضية الصحراء الغربية عائقا لتقدم مسيرة اتحاد المغرب العربي من منطلق إن هذه القضية تم الفصل فيها في قمة مراكش عام ١٩٨٩ حيث أعلن إن هذه القضية تترك في مسارها الطبيعي المتمثل في منظمة هيئة الأمم المتحدة(٦٠).

وتعد قضية الصحراء الغربية من أبرز القضايا التي حالت دون تحقيق اتحاد مغاربي متكامل وظلت لسنوات عدة محل خلاف بين دولتي المغرب والجزائر، فالمغرب تعتبر أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أراضيها، وقدمت في السنوات الأخيرة مقترحا يقوم أساسا على حكم ذاتي موسع مع حكومة وبرلمان محليين يعملان تحت السيادة المغربية، بينما تدعم الجزائر بقوة جبهة البوليساريو الداعية لاستقلال الأقاليم الصحراوية وإقامة الدولة الصحراوية عليها، وتدعو إلى تنظيم استفتاء شعبي لتقرير المصير من قبل السكان الأصليين(٦١).

من جهة أخرى أكد السيد محمد عبدالعزيز رئيس (دولة الصحراء الغربية) وأمين عام الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أن جبهة البوليساريو تبقى متمسكة بحل عادل و ديمقراطي للنزاع القائم في

الصحراء الغربية من خلال تنظيم استفتاء لتقرير المصير يمكن الشعب الصحراوي من التعبير بحرية عن رأيه بشأن جميع الخيارات التي ستعرض عليه. وأشار الرئيس الصحراوي إلى أن الدعوات الأخيرة لإعادة تفعيل الاتحاد التي تتجاهل القضية الصحراوية بمثابة: "إنكار لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بحرية". وأضاف قائلا: "نتساءل حول دعوات بعض الحكومات المنبثقة عن الثورات الشعبية التي تتحدث عن قيم الحرية واحترام كرامة الشعوب لبناء اتحاد المغرب العربي في سياق يميزه الاحتلال غير القانوني من قبل أحد أعضائه لأرض تقع بنفس المنطقة". من جهة أخرى أعرب الرئيس الصحراوي عن أمله في أن تعمل الحكومات الجديدة في كل من تونس وليبيا من أجل إقناع المغرب بأن احتلاله للأراضي الصحراوية غير قانوني. وعلى صعيد آخر حذر من محاولة السلطات المغربية وبعض الأطراف الأوروبية: "تمرير اتفاقات تعاون جديدة (الاتحاد الأوروبي– المغرب) تضم الأراضي الصحراوية المحتلة"[٦٢].

فيما أعلن وزير الخارجية المغربي سعد الدين عثماني أن الجولة المقبلة من المحادثات غير الرسمية حول الصحراء الغربية برعاية هيئة الأمم المتحدة ستعقد بين ١١ و١٣ مارس/ آذار المقبل في نيويورك. وكانت قد عقدت جولة سابقة من المحادثات بشان الخلاف حول الصحراء الغربية في تموز/ يوليو عام ٢٠١١ في نيويورك بحضور المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة بوليساريو وانتهت جولات المفاوضات غير الرسمية بين هذه الدول بالفشل. وأقر مجلس الأمن الدولي في نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ قرارا يمدد فيه تفويض مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية عاما واحدا حتى ٣٠ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢، كما دعا المغرب وبوليساريو لتكثيف مفاوضاتهما لكن دون جدوى[٦٣].

من جهة أخرى أكدت تونس في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢: "أن قضية الصحراء تستلزم تسوية سياسية تفاوضية ونهائية في إطار قرارات الأمم

المتحدة، مشيدة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي ونهائي لهذه القضية، بما يكفل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة المغاربية"[٦٤].

٢- **الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تأخير الاندماج المغاربي:** ويمكن تلخيص التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول المغرب العربي بما يأتي:

أ- **زيادة عدد السكان:** على رغم من عدم الانسجام بين عدد السكان في دول المغرب العربي وقدرة المساحة الأرضية لكل منها باستثناء تونس على استيعاب هذه الزيادة التي تقدر بحولي (٣ %) سنوياً، إلا إن المساحة محدودة سواء في المغرب أو الجزائر أو تونس ولذلك فالزيادة السكانية تعتبر تحدياً له خطورته[٦٥].

ب- **نمو اليد العاملة في المغرب العربي:** قيام دول المغرب العربي بحل مشكلة الأيدي العاملة بتصديرها إلى الخارج سواء للدول العربية أو لأوربا، هو حل مؤقت غير مضمون العاقبة. فضلاً عن المشاكل التي بدأت تأخذ طابعاً عنصرياً ودامياً في أوربا ضد المهاجرين المغاربة، مما أدى إلى قيام المجموعة الأوربية بتقليل عدد العمال المغاربة عن طريق التصفية أو تحديد الموجود منهم[٦٦].

التحدي الكبير الذي يواجه دول المغرب العربي والمتعلق بنسق النمو والتشغيل، فلو ركزنا على دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب فإن نسبة البطالة فيها تتراوح بين (١٣،٨ %) بالجزائر و (١٤،١%) بتونس و (١٥،٤ %) بالمغرب وبالنسبة للشباب بين (١٥-٢٤ سنة)، هي ضعف تلك المعدلات في تونس والجزائر، كما أنها بين (١٧و١٩و ٢١،٨ %) لحاملي الشهادات الجامعية على التوالي في كل من الجزائر وتونس والمغرب. وتعد

هذه المعدلات من أعلى المعدلات على النطاق الدولي. أما نسق النمو فهو في حدود (٤-٥ %) بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٧). وهذا النسق غير كاف لمجابهة تحديات طلبات الشغل الإضافية، إذ تفيد آخر التقديرات للسنوات (٢٠٠٩-٢٠٢٠) أن هناك حاجة لإيجاد (٤٨٩٧٠٠) وظيفة إضافية سنويا (١٨٩،٠٠٠ بالمغرب)[٦٧]، و (٢٢٥،٠٠٠ بالجزائر) و (٨٤،٦٠٠ بتونس)، وهذا يتطلب نسق نمو في حدود (٦ أو ٧ %) وأكثر للمحافظة على نسب البطالة الحالية التي تعد كما قلنا مرتفعة جدا. وفي المحصلة لا بد من نسق نمو أعلى (٢ أو ٣ نقاط) وأكثر فضلاً عما ما هو محقق الآن، إذا أردنا تجنب أزمات اجتماعية خطرة[٦٨].

جـ- تشابه اقتصاديات دول المغرب العربي: مما أدى إلى التنافس بين منتجاتها ووضع القيود على إمكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة في ميدان التبادل التجاري. وهذا ما جعل من الصعوبة وضع خطة تنموية شاملة تضع في حساباتها عدة اعتبارات منها تفاوت الدخل القومي في دول المغرب العربي، وزيادة النمو السكاني فيها، ومواجهة تحديات الأمن الغذائي في تلك الدول[٦٩].

د- التطور العلمي والتكنولوجي: تحملت دول المغرب العربي بعد الاستقلال مسؤولية ضخمة في بناء الاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية الشاملة. لكن هذه الدول غير مستعدة وغير قادرة على انجاز ذلك، سواء على المستوى المالي أو المستوى العلمي والتقني. لان الدول المستعمرة لم تتجه إلى تأهيل هذه الدول لتكوين نظام سياسي واقتصادي مستقل فيما بعد[٧٠].

وجدت هذه الدول نفسها بعد الاستقلال فقيرة في ميادين عدة منها الميدان العلمي والتكنولوجي والذي تأكد ضرورته وأهميته كلما زادت الاستثمارات في الزراعة أو في الصناعة وفي مقدمتها صناعة المعادن والمناجم والنقل

المواصلات والاتصالات. وتتوفر في المغرب العربي طاقات بشرية وطبيعية كبيرة واستثمار هذه الطاقات بحاجة إلى العلم والتكنولوجيا. ولكن المعادلة بين الطاقات المتوفرة والحاجات الملحة وبين الإمكانيات العلمية والتكنولوجية كانت وما تزال متخلفة(٧١).

لذلك تواجه دول المغرب العربي تحديات في التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة على الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، ولا سبيل لدول الاتحاد أن تحذو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة. إلا أن هذا الطموح مايزال يحول دونه مجموعة من العوامل منها: ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغاربي، وضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا، ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية(٧٢).

هـ- ارتباط اقتصاد دول المغرب العربي بالاقتصاد الأوربي: إن ضعف هيكل المبادلات التجارية، مرورا المبادلات التجارية عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوربي، فعلى سبيل المثال يستورد المغرب من الجزائر (٥ %) من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن (٢،٥ مليون درهم) من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من (٢ %) من وارداتها من الحوامض من المغرب، في حين تستورد ما قيمته (٥ ملايين دولار) من السلع الغذائية من الاتحاد الأوربي، وتعد أسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم. ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوربا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة(٧٣).

إن الاستقطاب التجاري لبلد ما يجعل اقتصاده معرضا للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية. وتتميز اقتصاديات دول الاتحاد باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوربي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي (٧٠ %) من المبادلات التجارية لدول الاتحاد، وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطابا من قبل الاتحاد الأوربي فما يقارب (٧٨ %) من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوربي الذي يزودها بـ (٧٢ %) من وارداتها، أما المغرب فتستحوذ أوربا على ما يزيد على (٦٠ %) من مبادلته التجارية وتذهب (٦٢ %) من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي وتأتي (٥٨ %) من وارداتها منه، وتأتي (٢٠ %) من واردات موريتانيا من دول المغرب العربي، أما الاتحاد الأوربي فيزودها بنسبة تقارب (٥٠ %) من حاجاتها وهكذا تعاني اقتصاديات دول المغرب العربي من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل أي أنها مبنية على الاستيراد والتصدير وبالتالي فهي رهينة التطورات التجارية الخارجية، وقد استخدمت أوربا مثلا في عام ١٩٩٥ الورقة الاقتصادية في مفاوضاتها مع المغرب لحل الخلاف حول الصيد. حيث هددته بإجراءات عقابية إن لم يستجب لها، وفرضت أوربا عام ١٩٩٦ حظرا على الواردات السمكية الموريتانية بدعوى عدم ملائمة وسائل الإنتاج للمعايير الأوربية(٧٤).

بقيت دول المغرب العربي تشكو من ضعف في إنجاز الاندماج وأصبح ما يعرف بـ (اللامغرب) والخسارة الناجمة عنه محل اهتمام كبير. ففي حين لم تتجاوز التجارة البينية في المغرب العربي (٢-٣ %)، نجد أنها تفوق (٣٠ %) في البلدان شرق آسيا (ASEAN)، و (٢٠ %) في بلدان جنوب أمريكا (المركوسور MERCOSUR)، الذي يضم البرازيل وأوروغواي وباراغواي والأرجنتين. وتفيد كل الدراسات أن عملية الاندماج لها فوائد ومزايا كثيرة، فعلى المستوى السياسي مثلا تزيد من القوة التفاوضية في المجال الدولي

وتؤمن في الوقت نفسه علاقات سلمية بين الشركاء كما أنها تشكل حافزا على القيام بإصلاحات داخلية. أما على المستوى الاقتصادي فالاندماج الإقليمي يرفع من حجم السوق ويكثف التجارة البينية ويمكن من استقطاب حجم أوفر من الاستثمار الخارجي، و بالتالي من دفع نسق النمو والتشغيل(٧٥).

دعا سياسيون وخبراء ورجال أعمال من دول الاتحاد إلى وضع مقاربات شراكة وتضامن جديدة بين دول الاتحاد في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وإلى اعتماد نموذج تنموي جديد من أجل تحقيق اندماج اقتصادي ومالي. وجاءت هذه الدعوة خلال منتدى عقد في تونس في أيار/ مايو عام ٢٠٠٩ تحت عنوان: (تونس، المغرب، أوربا أية حلول مشتركة للأزمة الاقتصادية). تدارس فيه المشتركون السبل الكفيلة بتفعيل جهود دول المغرب العربي من أجل مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاديات دول الاتحاد. وشددوا على غياب الاندماج الاقتصادي المغاربي في ظل سياسات اقتصادية غير مشتركة أدى إلى ضعف وهشاشة قدرات الدول على مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات الإقليمية والعالمية ودعوا إلى ضرورة تجاوز هذه العقبة من خلال وضع إستراتيجيات مشتركة ترفع من تنافسية اقتصاديات بلدان الاتحاد. واقترحوا إنشاء بورصة مغاربية من خلال منح البنوك المغاربية رخص العمل في دول الاتحاد وتوطيد العلاقات بين البورصات. كما شددوا على ضرورة بدء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في العمل وإحداث صندوق استثمار مغاربي لتعزيز التعاون في مجال الاستثمارات الخاصة وإحداث مشاريع تتصل بالبينية الأساسية المشتركة وتشخيص آليات شراكة بين البنوك المركزية المغاربية عند الأزمات المالية والاقتصادية(٧٦).

٣- **عدم أنجاز اتحاد المغرب العربي يؤدي إلى تكلفة سياسية وأمنية:** يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكبر خطر يهدد أمن دول

المغرب العربي، لأنه يضع على رأس أولوياته الانقلاب على الحكم والسيطرة عليه، من أجل إقامة الدولة الإسلامية، وهي الغاية الأساسية لتنظيم القاعدة المركزي، الذي أعلنت عنه الجماعة السلفية للدعوة والقتال أنها قامت بعدة اتصالات منذ زمن من أجل التوصل إلى اتفاق ومباركة زعيم القاعدة من أجل الانضواء تحت لوائها والعمل تحت إمرتها، وقد أسفرت هذه الاتصالات في ٢٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٧ عن قبول الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتغيير اسمها القديم، ليصبح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ، بإمارة أبي مصعب عبد الودود[٧٧]. وقد جاء في بيان البيعة، الأسباب التي دعت إلى التحول وهي توسيع قاعدة العمل لتشمل سائر دول المغرب العربي، بعد أن كانت تقصر عملها على الجزائر، وهي إشارة إلى تحول الجماعة السلفية من قصر القتال على العدو القريب المتمثل في النظام الجزائري ليشمل سائر دول المغرب العربي، ويأتي هذا التغيير في إستراتيجية الجماعة ليتوافق مع تنظيمات القاعدة الإقليمية، كتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وقاعدة الجهاد في جزيرة العرب، وغيرها[٧٨].

وأظهر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قدرة فائقة على التكيف مع الوضع الجديد، من خلال عدد من العمليات النوعية في الجزائر، والعمليات التحضيرية التي شملت تونس والمغرب، وتظهر الإصدارات المرئية والمسموعة للتنظيم قدرات فنية وتقنية عالية في تغطية أنشطتها وعملياتها، توازي مجمل الإنتاج الإعلامي لمؤسسة "السحاب"، التابعة لتنظيم القاعدة المركزي، وتتفوق عليها في كثير من الأحيان، كما أن الإنتاج العلمي والإعلامي للتنظيم الجديد يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والدقة، ومن المتوقع أن تشهد منطقة المغرب العربي نشاطاً مكثفاً للسلفية الجهادية، وعمليات نوعية في المرحلة القادمة، وربما ينجح التنظيم في نشر

أيديولوجيته العقدية والقتالية في بلدان أفريقيا الوسطى، ومنطقة القرن الأفريقي[٧٩].

٤- **التدخل الخارجي:** كانت وما تزال منطقة المغرب العربي ساحة صراع بين الدول الكبرى من أجل فرض سيطرتها على المنطقة لما لها من أهمية كبيرة ونذكر هنا بالأخص صراع فرنسا والولايات المتحدة على المنطقة حاليا.

ساعدت الولايات المتحدة عوامل عديدة للتدخل المستمر في شؤون دول المغرب العربي أولها انتهاء الحرب الباردة، وثانيها الانقلاب العسكري في الجزائر وإلغاء الانتخابات عام ١٩٩١، وتدهور العلاقات الفرنسية-الجزائرية، أما ثالثها فهو فرض الحصار الجوي على ليبيا وما أتاحه من اختراق سياسي كبير للولايات المتحدة في شؤون المنطقة ولقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ في الوطن العربي[٨٠].

مع نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي برز اتجاه آخر من قبل الولايات المتحدة في المنطقة وهي محاولات الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي. فلقد برز توجه أمريكي جديد قوامه العمل على إقامة شراكة اقتصادية مع دول الاتحاد، فلقد قام وكيل وزير الخارجية الأمريكي ستيوارت أيزنستات[٨١] بزيارة هذه الدول في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٨ لإطلاق المبادرة الأمريكية الجديدة (مبادرة أيزنستات) التي تهدف إلى دعم التكامل الإقليمي بين الدول الثلاثة والتأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وبلورة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة الحوار السياسي والاقتصادي الدوري بين مسئولي الطرفين[٨٢].

وعندما اندلعت الثورة في ليبيا أستطاع حلف الناتو أن يجعل مجلس الأمن الدولي يصدر قراره رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض منطقة حظر جوي

على ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، تداعت دول غربية وعربية وأحلاف عسكرية لتنفيذ القرار ألأممي. وأطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار اسم (فجر أوديسا) على العمليات التي بدأت في ١٩ آذار/ مارس عام ٢٠١١. وكان على رأس الدول التي نفذت عمليات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا[٨٣].

أن التدخل الكبير من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في دعم الثورة في ليبيا قياسا بموقف هذه الدول من الثورات العربية الأخرى دليل قطعي على مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للدول الكبرى وهذا الأمر يجب الانتباه والحذر منه الآن لما له من تأثير على مستقبل دول المغرب العربي.

وجاء تدخل فرنسا المباشر في الأزمة المالية وبمباركة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي اكتفت بالدعم اللوجيستيكي والاستخباراتي، لتؤكد مرة أخرى على المخططات الغربية بمد نفوذها في المنطقة. إن التدخل الفرنسي في مالي له أبعاد خطيرة، كما أن التخوف الكبير هو تكرار السيناريو الصومالي في مالي. هذا إذ لم تستطع دول المنطقة حصر الأزمة داخل الحدود المالية. وليس في مصلحة دول المنطقة عموما أن يستمر التدخل الفرنسي على ارض مالي لما له من انعكاسات خطيرة على استقرار الأوضاع في دول المنطقة، وهو ما يوجب على هذه الدول توحيد جهودها في حربها على الإرهاب بعيدا عن التدخل المباشر للدول الغربية[٨٤].

الخاتمة:

كان وما زال اتحاد المغرب العربي كيانا عقيما وكانت مؤسساته وآلياته تراوح مكانها، وذلك نتيجة لغياب الإرادة السياسية لدى قادة دول المغرب العربي للعمل المشترك البناء. فالتبادل الاقتصادي والثقافي والعلمي بين دول المغرب العربي كان ضئيلا. والتعاون السياسي والتنسيق الدبلوماسي كانا معدومين. أما التواصل الاجتماعي فكان محل مراقبة شديدة وتضييق خانق، نتيجة لفرض التأشيرات وإغلاق الحدود.

لقد كان تردي الأوضاع التي كانت تعاني منها الشعوب المغاربية أدى إلى تفجر الثورة في تونس في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ مؤذنة باشتعال في أغلب الدول العربية، ومنها ليبيا في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، علما أنها كانت قد مست كلا من الجزائر في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ وموريتانيا في ١٧ كنون الثاني/ يناير ٢٠١١، والمغرب في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

وشكلت دول المغرب العربي منطلقاً للثورات العربية؛ بعد أن تمكن الثوار والمحتجون من إسقاط النظام في تونس وليبيا على التوالي؛ فيما عمدت دول أخرى كالمغرب والجزائر إلى إعمال إصلاحات سياسية ودستورية مهمة، وإذا كانت هذه التحولات تحيل إلى دعم الانتقال نحو الديمقراطية وبناء دول الحق والقانون وإرساء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين مبنية على المواطنة والتواصل واحترام الحقوق والواجبات؛ وتدعم توفير شروط اجتماعية تدعم الاندماج الاجتماعي المغاربي؛ بما يوفر قاعدة اجتماعية متينة لبناء اتحاد مغرب عربي واعد في عالم متغير سمته التكتل والعمل الجماعي.

وعلى الرغم من العقبات والصعوبات المطروحة أمام بناء الاتحاد المغاربي، فإن الظروف المحلية والإقليمية والدولية أصبحت تفرض التكتل والاندماج، فإن التهديدات والضغوط والتدخلات السياسية والعسكرية الخارجية التي أصبحت تتعرض لها الكيانات الدولية الضعيفة في كل حين؛

وأصبحت تفرض العمل الجماعي لمواجهة تداعياتها الجارفة. كما أن الثورتين اللتين شهدتهما كل من ليبيا وتونس فضلاً عن ما تشهده بعض دول المنطقة من إصلاحات سياسية وحراك مجتمعي، يفرضان اتخاذ قرارات شجاعة كفيلة برد الثقة إلى المجتمع؛ من خلال سياسة خارجية ديمقراطية تستمد مقوماتها من مصالح الشعوب المغاربية ورغبتها في التواصل وتحقيق الاندماج. ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة على تفعيل الاتحاد والتعجيل بتحقيق الاندماج بين أعضائه؛ فعلاوة على المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية..الخ، التي تمثل أرضية صلبة وجديرة بخلق تكتل قوي قادر على فتح مشاريع تنموية رائدة في المنطقة، تواجه منطقة المغرب العربي مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية في أبعادها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.. التي تجعل من الاندماج والتكتل قدرا وضرورة.

Arab Maghreb Union in the light of the current Arab variables

A. M. D. Kifah Abbas Ramadan Al- Hamdani
Assistant Professor / Department of Historical and Cultural Studies / Center for Regional Studies / University of Mosul

Abstract

Facing the countries of the Maghreb are currently a range of internal and external challenges in its political, economic, security and social and strategy that makes integration and agglomeration imperative, especially after the revolution witnessed by both Libya and Tunisia, in addition to that seen in some of the countries in the region for political reforms and the mobility of a community, in addition to threats the pressures and the political and military interventions faced by foreign countries of the Maghreb; this is in addition to the current international trend-oriented, we find regional blocs regional spread in all the logic of the world, in developed countries and developing countries alike. All of these challenges imposed on the countries of the Maghreb collective action in order to achieve integration and agglomeration and activating the role of the Arab Maghreb Union, regionally and internationally.

الهوامش:

(١) مجلة دعوة الحق: "افتتاح أشغال مؤتمر القمة التأسيسي لدول المغرب العربي الموحد بمراكش"، العدد (273)، (الرباط: 1989)، ص 16-15؛ خالد حرفوش: "اندفاعية نحو العصر العربي

الجديد"، مجلة الصياد، العدد (2131)، السنة (45)، 9-3آذار/ مارس، (بيروت: 1989)، ص 24-23؛ عبدالمنعم السيد علي: "الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (12)، العدد (132)، السنة (12)، شباط/ فبراير، (بيروت: 1990)، ص 78؛ احمد مهابة: "المغرب السياسة الخارجية لأول حكومة معارضة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (133)، السنة (34)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1980)، ص 179؛ زايد عبيدالله مصباح: "اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع"، مجلة المستقبل العربي، العدد (236)، السنة (21)، تشرين الأول/ أكتوبر، (بيروت: 1998)، ص 33-32.

(٢) عبدالصاحب العلوان: "التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي والغذائي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (12)، العدد (132)، السنة (12)، شباط/ فبراير، (بيروت: 1990)، ص 96-95؛ كامل حسن المقهور: ملاحظات حول خصوصية اتحاد المغرب العربي داخل التجمعات الإقليمية، من كتاب (أوجه التشابه الواجب توفرها بين الدول الساعية لتأسيس مجموعات إقليمية)، ندوة أكاديمية المملكة المغربية، دار الهلال العربية للطباعة والنشر، (الرباط: 1990)، 80ص؛ مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية (١٩٨٩–1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1995)، ص٤٥؛ خوري، المصدر السابق، ص 751.

(٣) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: معلومات عن اتحاد المغرب العربي، مطبعة المعارف الجديدة، (الرباط: ١٩٩٤)، ص٥؛ مجلة دعوة الحق: "اتحاد المغرب العربي الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش"، العدد (٢٧٣)، (الرباط: ١٩٨٩)، ص٢٤.

(٤) يوسف خوري: المشاريع الوحدوية (١٩١٣-١٩٨٩)، دراسة توثيقية، مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٧٥٢؛ الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق، ص٥-٦؛ مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ٦٤٥؛ مصباح، المصدر السابق، ص٣٣؛ حرفوش، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٥) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق، ص ٧؛ مصباح، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٦) مجلة دعوة الحق، اتحاد المغرب العربي، ص 26؛ خوري، المصدر السابق، ص ؛ 753-752مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص 646-645.

(٧) للمزيد من التفاصيل انظر، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، (الرباط: 1995).

(٨) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، (بيروت: 1996)، ص62.

(٩) المصدر نفسه، 63ص.

(١٠) المصدر نفسه، ص 477-476، ص136.

(١١) المصدر نفسه، ص 278.

(١٢) عزمي عاشور: موريتانيا وإسرائيل، علاقات دبلوماسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، السنة (36)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة: 2000)، ص146؛ مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص 280-279.

(١٣) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، ص ٢٩٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص 301.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(١٦) محمد وقيدي: "التفكير في الوحدة من خلال عوائقها"، مجلة شؤون عربية، العدد(٥٧)، آذار/ مارس، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص ٨.

(١٧) توفيق المديني: اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق: ٢٠٠٦)، ص ٣٥.

(١٨) محمد الأمين ولد الكتاب: اتحاد المغرب العربي الواقع والآفاق، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://mdlemkettab.maktoobblog.com.

(١٩) الجزيرة نت: بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net.

(٢٠) سي إن إن بالعربية: المبزع يؤدي اليمين رئيسا "مؤقتا" لتونس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://arabic.cnn.com.

(٢١) العربية نت: تونس... مشاركة لزعماء المعارضة وفصل للدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال ٦ أشهر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.alarabiya.net.

(٢٢) محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://gate.ahram.org.eg.؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): وزير خارجية مصر في أول زيارة للجزائر بعد ثورة ٢٥ يناير، على الموقع الالكتروني، http://25online.tv/index

(٢٣) بي بي سي العربية: ليبيا: جرحى في مظاهرات بنغازي والإعلان عن الإفراج عن معتقلين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.bbc.uk.؛ الجزيرة نت: أنباء عن ثلاثة قتلى بمظاهرات ليبيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazzeera.net.

(٢٤) صحيفة الأيام: الثوار يسيطرون على طرابلس ونظام القذافي ينهار، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.al-ayyam.ps؛ قناة ليبيا الأحرار: ليبيا الأحرار ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://libya.tv.

(٢٥) أمحمد مالكي: "انعكاسات التحول السياسي في تونس على المنطقة المغاربية"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد (٥)، شباط/ فبراير، ٢٠١١، ص ٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤- ٥.

(٢٧) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): المغرب وتونس يجددان العزم على تذليل المصاعب التي يواجهها اتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني، http://www.menara.ma.

(٢٨) مالكي، المصدر السابق، ص ٥.

(٢٩) ماريا دو روزاريو دو مورائس فاز وألفارو فاسكونسلوس: التكلفة السياسية والأمنية، من كتاب (تكلفة عدم إنجاز مشروع الإتحاد المغاربي)، مجموعة من الباحثين، تقديم مصطفى المرابط، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (الدوحة: ٢٠١١)، ص ٢١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩-٣٠.

(٣١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الثورات العربية ومستقبل الاتحاد المغاربي، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني، http://www.saudiwave.com.

(٣٢) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): مساعي جزائرية لإحياء اتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني، http://sahelmedias.net

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) لطيفة العروسي: وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي أثناء وجودهم في المغرب (إ.ب.أ)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ugmapress.com. ؛ المصطفى بنجويدة: اتفاق دول المغرب العربي الخمس على خطة شاملة لتعزيز التجارة الإقليمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.almaghribia.ma.

(٣٥) بنجويدة، المصدر السابق.

(٣٦) أخبار عربية: "الرئيس بوتفليقة يؤكد على تحقيق وحدة المغرب العربي في الذكرى الـ (٢٣)"، السبت ١٨ شباط/ فبراير، عام ٢٠١٢؛ العروسي، المصدر السابق.

(٣٧) أمل الصامت: "رفيق عبدالسلام يترأس الوفد الرسمي التونسي في الرباط"، جريدة تونسنا، العدد (١٣)، من ٢٤ شباط/ فبراير إلى ١ آذار/ مارس، (تونس: ٢٠١٢)، ص ٢.

(٣٨) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): "مجلس رئاسة لاتحاد المغرب العربي سينعقد قبل نهاية السنة الجارية بتونس"، على الموقع الالكتروني، http://insafpress.com.

(٣٩) زهيرة الدبابي: "هل ينجح المرزوقي في إحياء اتحاد المغرب العربي"، جريدة تونسنا، العدد (١٣)، من ٢٤ شباط/ فبراير إلى ١ آذار/ مارس، (تونس: ٢٠١٢)، ص ٦.

(٤٠) محمد. أ: بوتفليقة ابلغني مبدئيا بحضوره قمة المغرب العربي في تونس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://elraaed.com.

(٤١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): قمة مغاربية في أكتوبر الماضي بتونس، على الموقع الالكتروني، http://essalamonline.com.

(٤٢) ع. يونسي: "التمسك ببناء الصرح المغاربي وتحقيق الاندماج الاقتصادي"، جريدة المساء (الجزائرية)، العدد (٤٠٤٧)، الخميس ١٠ حزيران/ يونيو، (الجزائر: ٢٠١٠)، ص ٢.

(٤٣) ق/ و: "ترقية الاتحاد المغاربي إلى مجموعة اقتصادية"، جريدة المساء، العدد (٤٠٤٨)، السبت، ١٢ حزيران/ يونيو، (الجزائر: ٢٠١٠)، ص ٢.

(٤٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): المغرب وتونس يجددان العزم على تذليل المصاعب التي يواجهها اتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني، http://www.menara.ma.

(٤٥) جريدة الحياة الجديدة: "مسألة الأمن الإقليمي تعزز إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي"، العدد (٥٩٩٦)، الأربعاء ١١/ ٢٠١٢/٧، ص ١٤؛ وكالة الأنباء السعودية – واس: وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي يختتمون أعمالهم، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elaph.com.

(٤٦) محمود معروف: تحديات الأمن الإقليمي قد تمهد لتفعيل الاتحاد المغاربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch.؛ الجزيرة نت: سعي مغاربي لخطة أمنية مشتركة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://aljazeera.net.

(٤٧) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): مسألة الأمن الإقليمي تعزز إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://googleads.g.doubleclick.net.؛ الجزيرة نت: سعي مغاربي لخطة أمنية مشتركة، المصدر السابق.

(٤٨) جريدة الحياة الجديدة، المصدر السابق، ص ١٤؛ الجزيرة نت، المصدر السابق.

(٤٩) معروف، المصدر السابق.

(٥٠) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): بدء أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة الوزارية لدول اتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني، http://www.lana-news.ly.

(٥١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الجزائر ترفض ربط المغرب للقمة المغاربية بملف الحدود بين البلدين، على الموقع الالكتروني، http://essalamonline.com.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) ولد الكتاب، المصدر السابق.

(٥٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الثورات العربية ومستقبل الاتحاد المغاربي، المصدر السابق..

(٥٥) حامي الدين، المصدر السابق، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٥٦) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الاتحاد المغرب العربي دعوات لتجاوز معيقات الاندماج، على الموقع الالكتروني، http://www.alislah.ma.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المملكة المغربية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: مشاركة السيد العمراني في ندوة حول المغرب العربي في ولتون بارك، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.diplomatie.ma.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) م/ بوسلان: "الجزائر متمسكة بالاتحاد والتكامل الاقتصادي"، جريدة المساء، العدد (٣٩٥١)، الأربعاء ٢ شباط/ فبراير، (الجزائر: ٢٠١٠)، ص ٢.

(٦١) الدبابي، المصدر السابق، ص ٦.

(٦٢) وكالة المغرب العربي للإنباء: الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز من اشبيلية: لا اتحاد المغرب العربي دون دولة الصحراء الغربية المستقلة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://mapnr.blogsot.com.

(٦٣) المكتب الإقليمي للشرق الأدنى: دول اتحاد المغرب العربي تبحث مجالات التعاون الأمني والاقتصادي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://neareast.fao.org.

(٦٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، المغرب وتونس يجددان العزم على تذليل المصاعب، المصدر السابق.

(٦٥) غلاب، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٦٧) محجوب، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٨ .

(٦٩) المامي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٧٠) غلاب، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧٢) محمد أمين، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠.

(٧٣) حامي الدين، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٧٤) بن عيشي بشير وغربي محمد الأمين: مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، بحث مشارك في الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوربية بمساهمة، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو– مغاربي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (الجزائر)، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مصر)، للفترة مابين (٨-٩ أيار/ مايو عام ٢٠٠٤)، ص ٨.

(٧٥) عزام محجوب: التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، من كتاب (تكلفة عدم إنجاز مشروع الإتحاد المغاربي)، مجموعة من الباحثين، تقديم مصطفى المرابط، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (الدوحة: ٢٠١١)، ص ٣٧-٣٨ .

(٧٦) جريدة العرب الأسبوعي: "الحل يبدأ من هنا خبراء يطالبون بإستراتيجية للشراكة المغاربية"، السبت ٩ أيار/ مايو، عام ٢٠٠٩، ص ٥.

(٧٧) أبو مصعب عبدالودود: هو عبدالمالك درودكال والذي ولد في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٠ بقرية زيان التابعة لبلدية مفتاح بولاية البليدة. امير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وانهى دراسته المتوسطة والثانوية في بلدية "مفتاح"، في عام ١٩٨٩ تحصل على شهادة البكالوريا، بعدها التحق بجامعة البليدة فرع التكنولوجيا عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٣ التحق بحركة الدولة الإسلامية، وفي عام ١٩٩٦ كلف برئاسة كل ورشات التصنيع العسكري لجند الأهوال التابع للمنطقة الثانية، بعدها أُمر على كتيبة "القدس"، وفي عام ٢٠٠١ استدعي إلى إمارة الجماعة السلفية وعين مجلس الأعيان أبو مصعب عبد الودود أميرا على الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وبعد استشهاد أبي إبراهيم مصطفى استخلف على إمارة الجماعة في ٢٠٠٤، وفي ٢٠٠٧ وأعلن أبو مصعب عبدالودود دخوله في تنظيم قاعدة الجهاد وتغير اسم منظمته من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. للمزيد من المعلومات أنظر: منبر التوحيد والجهاد: ملف ابي مصعب الودود، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **http://www.tawhed.ws**.

(٧٨) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" امتداد للحركات المسلحة الجزائرية وليست اختراعاً من الأجهزة الأمنية، على الموقع الالكتروني، http://www.france24.com.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) عبدالإله بلقزيز: "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩)، (بيروت: ٢٠٠٠)، ص ٤١ -٤٥.

(٨١) ستيوارت أيزنستات: ولد في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٣، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد في عام ١٩٦٧، شغل مناصب عديدة منها: كان كبير مستشاري السياسة الداخلية، والمدير التنفيذي لهيئة الأركان السياسة الداخلية في البيت الأبيض في عام ١٩٨٣، وأصبح نائب وزير الخزانة (١٩٩٩-٢٠٠١) ووكيل وزارة الدولة لشؤون الاقتصادية والتجارية والشؤون الزراعية (١٩٩٧-١٩٩٩) وشغل منصب وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية في إدارة التجارة الدولية (١٩٩٦-١٩٩٧)، وقد شغل منصب وسفير الولايات المتحدة لدى الاتحاد الاوربي (١٩٩٣-١٩٩٦)، ورئيسا مشاركا لمجلس الأعمال الأوروبية الأمريكية (EABC). للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة (الانكليزية): StuartE.Eizenstat، على الموقع الالكتروني http://www.en.wikipedia.org

(٨٢) ناصيف حتي: العرب والولايات المتحدة وأوربا، من كتاب(حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ١٨١-١٨٣.

(٨٣) الجزيرة نت: الدول المشاركة في فجر أوديسا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net.

(٨٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): التدخل الفرنسي في مالي استكمال للدور الأمريكي السابق، على الموقع الالكتروني، http://lakome.com.